

او معهما في غير جنسهما كذا هم ومدين او بعد ورهم وظاهر لهذه ان ذلك
لا يجوز من غير عليه الامام محمد في مواضع كثيرة وقيل يجوز بشرط ان يكون
المفرد اكثر من الذي يبيع غير التسعة والسبعون اذ هو لا يدخل
تخلات من حائطة فذكر صاحب الحايطه دخول حائطه فهل يجوز
له ان يشتريها لنفسه او يتباع لغيره بتقديم الاربعة يجوز
ان يشتريها لنفسه لازالة الضرر السبعون هل يجوز بيع ثوب
بثوبين ام لا يجوز الاربعة يجوز بيع ثوب بثوبين الى اذية والسبعون
اذ قيل يجوز الذي يدين بالدين بالموت وكان على جرد طعاما سخطا
سلما سخطا سينا وقد اشترط ان يدفع اليه كل سنة منه جزء
فهل يجوز بيع الطعام المسلم بغيره ام لا يجوز هذه المسئلة فيها
خلاف فمنهم من قال لا يجوز بالموت ومنهم من قال يجوز والاظهر انه
لا يجوز بالموت من قال لا يجوز بالموت قال يجوز بيع الطعام المسلم
فيه ومن قال بعد حلوله بالموت قال لا يجوز الذي بينهما كل كل
سنة جزء منه الثانية والسبعون اذا كان لرجل بيرة واراض له
ما انما تدمق سخطها بيرة وكان لا خراضر ليس بها ماء فارادها
جاء الارض ان يزرعها ويحرقها كماء من بيرة جاره الارض فامنع
هل يجوز الممنوع ام لا يجوز الاربعة اذا امتنع صاحب المنة اجرائه

الاجارة

الاجارة من غيره جارة باناء فانه يجر على اجارة الاجارة والثلاثة
والسبعون اذ دفع رجل الى اخر دارهم صفا او عين ببيع ثم مضى بها
الذي دفعت اليه فلما اخذته منه انا بيداراه قد طهرت زيدو فانما
ذكرها ثم يقول قوله فالجواب القول قول القارف او المشتري
مع يمينه يخلو بالله لقدما وفيك الذراهم صحا حيا وبسر الرابعة
والسبعون اذا كان لرجل دين على اخر فطلبه صاحب الدين الوفا
فقال لا احد شيئا فقل بعني هذه التخلات من حائطه بديني
الذي عليك وكذا تجارة بغير ابياعه ان تقض مدة الخيار فمهل
يلتزم التخلات ويكون البيع هو صحيح ام لا الجواب يملكها اذا
انقضت مدة الخيار ويكون البيع صحيحا انشاء الله الخامسة
والسبعون هل يبيع بتقسيم الاجارة بالموت من الطرفين ام لا
الجواب المسئلة فيها خلاف والمصحيح انها لا تقسم بالموت من الطرفين
في السادسة والسبعون اذا اشترى مائة مصلة وهو عالم بالضرر
هل يثبت له الخيار ام لا الجواب لا يثبت له الخيار اذا بيع بها التسعة
والسبعون اذا اشترى جارية ثيبا فاطلع على عيب لا يعلمه وقت البيع
ثم وطأها بعد علمه فهل يملكها الزوج ويت له الخيار ام لا الجواب
بالعيب وطأها بعد علمه فلا خيار له الثانية والسبعون

9